Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 9 | Page 313 – 337 |2025 | https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

National Reconciliation in Algeria and Lessons Learned for the Palestinian status

Ahmed Fayek Dalloul[1]*, Fahmi Khamis Shurrab [2]

[1] Department of Political Science, Faculty of Political Science, Al-Zaytouna International University, Syria.

[2] Department of Palestinian Studies, House of Wisdom Institute, Gaza, Palestine.

***Corresponding author:** *afsdalloul@gmail.com*

Keywords

1. National Reconciliation
2. Palestinian Division
3. Social Reconciliation
4. Algerian Reconciliation
5. Palestinian Reconciliation
6. Transitional Justice

Abstract:

This study examined the process of national reconciliation in Algeria following the civil war that the country experienced in the 1990s. It focused on the specific measures undertaken in the reconciliation process, particularly the security, judicial, media, and educational reforms, as well as the Civil Concord Law of 1999 and the Charter for Peace and National Reconciliation of 2005. These political tools formed a cornerstone for advancing economic, social, and political development, reinforcing democratic foundations, and achieving civil peace, mutual dialogue, and coexistence among the conflicting parties. The study sought to assess the effectiveness of these mechanisms and explore the potential for adapting them to the Palestinian context, particularly in light of the ongoing political and ideological divisions between Fatah and Hamas. Employing a descriptive methodology, the research aimed to propose practical approaches that may contribute to political unity, social cohesion, and sustainable peace in Palestine, by extracting relevant lessons and adapting applicable elements from the Algerian reconciliation model. The findings suggested that Algeria's experience was largely successful. In contrast, Palestine has not only failed to overcome its internal division and advance reconciliation, but has also struggled to formulate a reconciliation framework accepted by all political and societal actors. There are many lessons that can be learned from the Algerian experience, particularly regarding how to deal with external influences and factors, amnesty procedures, the application of good governance principles, and the reform of state institutions such as the security services, the judiciary, the media, and the education system, in addition to launching public apology initiatives

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 9 | Page 314 – 337 | 2025
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

المصالحة الوطنية في الجزائر والدروس المستفادة منها للحالة الفلسطينية

أحمد فايق دلول [1]*، فهمي خميس شراب [2]

[1] قسم العلوم السياسية – كلية العلوم السياسية - جامعة الزيتونة الدولية- سوريا.

[2] تخصص الدراسات الفلسطينية – معهد بيت الحكمة، غزة- فلسطين.

*المؤلف: afsdalloul@gmail.com

الكلمات المفتاحية

1. المصالحة الوطنية
2. المصالحة المجتمعية
3. المصالحة الفلسطينية
4. الانقسام الفلسطيني
5. المصالحة الجزائرية
6. العدالة الانتقالية

الملخص:

تناولت هذه الدراسة عملية المصالحة الوطنية في الجزائر عقب الحرب الأهلية التي شهدها البلد في تسعينيات القرن الماضي، مع التركيز على إجراءات المصالحة الوطنية، ولا سيما الإصلاحات الأمنية والقضائية والإعلامية والتعليمية، وأيضًا قانون الوئام المدني لعام 1999، وميثاق السلام والمصالحة الوطنية لعام 2005، حيث شكّلت هذه الأدوات السياسية ركيزةً لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعزيز أسس الديمقراطية، وتحقيق السلم الأهلي والمجتمعي، والحوار المتبادل، والعيش المشترك بين الأطراف المتنازعة، ولذلك حاولت الدراسة تقييم مدى فاعلية هذه الآليات، واستكشاف إمكانية تطبيقها في السياق الفلسطيني، لا سيما لفهم الانقسامات المستمرة والصراعات السياسية والأيديولوجية بين حركتي فتح وحماس.

وباستخدام المنهج الوصفي، هدفت الدراسة إلى تقديم مقاربات عملية تسهم في تحقيق الوحدة السياسية، والتماسك الاجتماعي، والسلام المستدام في فلسطين، من خلال استخلاص الدروس المستفادة وتكييف العناصر الملائمة من نموذج المصالحة الجزائري.

وتبين من الدراسة أنَّ تجربة الجزائر كانت ناجحة إلى حدٍ كبيرٍ، بعكس ذلك؛ لم تتمكن فلسطين ليس من ردم الانقسام وتعزيز المصالحة، بل من تقديم برنامج مصالحة متوافق عليه من كل القوى السياسية والمجتمعية، وعلى الرغم من ذلك فقد تبيَّن أنّ هناك العديد من الدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة الجزائرية ونقلها إلى الحالة الفلسطينية، لا سيما ما يتعلق بكيفية التعامل مع المؤثرات والعوامل الخارجية، وإجراءات العفو، وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد وإصلاح مؤسسات الدولة، مثل: أجهزة الأمن والقضاء ومنظومة الإعلام والتعليم، فضلًا عن إطلاق المبادرات العلنية للاعتذار.

المقدمة:

تعدُّ المصالحةُ الوطنيَّة مسألةً مهمةً لإنهاء الانقسام، وبناء السلام، والمحافظة على الاستقرار السياسي والأمني في المجتمعات التي تسعى إلى الشفاء من نزاعاتها الداخلية (هيتايزو، 2021).

ولعل هذا ما عنى أنَّ المصالحة عمليةٌ لا تقتصر فقط على وقف العنف والأعمال العدائية، ففي كثير من الحالات، أدت بعض العوامل، مثل: الأيديولوجيات السياسية والدينية والعرقية، إلى اندلاع عنف طويل الأمد، وأسفر ذلك عن خسائر بشرية كبيرة، وتباطؤ في المحرِّك الاقتصادي، وانهيار في الوحدة الوطنية.

ظهر في العديد من الدول التي شهدت حروبًا أهليَّة وانقسامات مصطلح "الذعر الأخلاقي" (Moral Panic)، وهو مفهوم سوسيولوجي يُستخدم لوصف حالة من القلق الجمعي أو الخوف الشديد تجاه سلوك أو ظاهرة معينة يُعتقد أنها تُهدد القيم الأخلاقية، أو النظام الاجتماعي، أو السلم الأهلي والمجتمعي، ومن المؤكد أنَّ الاهتمام بهذا المصطلح ليس مرتبطًا بالقضاء على الأحداث بحد ذاتها، بل يهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء الثقة المتبادلة، وتشجيع الحوار الجماعي، وقبول الآخر، وصولًا إلى صياغة رؤية وطنية مشتركة توجّه نحو الأجيال القادمة.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك في العالم العربي، تجربة المصالحة الوطنية في الجزائر عقب الحرب الأهلية التي شهدها البلد في تسعينيات القرن الماضي، فقد مرت الجزائر بحرب أهلية دامية سُميت بـ"العشرية الدموية" أو "العشرية السوداء" خلال الفترة ما بين 1992 و2002، حيث اندلعت المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية ومعظم الفصائل الإسلامية، وأسفرت عن مقتل نحو 150 إلى 200 ألف شخص، وتسببت في صدمة مجتمعية واسعة النطاق (Zeraoulia, 2022).

بعد ما يقرب من عقدٍ من الصراع الداخلي في بلد يتسم بدرجة من التجانس الإثني والديني، بادرت الحكومة الجزائرية إلى إطلاق عملية مصالحة وطنية منظمة، تضمنت الآليات الرئيسة لهذه العملية قانون الوئام المدني لعام 1999، و"ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" لعام 2005، اللذين هدفا إلى منح العفو للمسلحين السابقين، وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني، وصياغة سردية وطنية تقوم على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والأمني (Zeraoulia, 2022).

وعلى الرغم من وجود بعض العيوب، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق العدالة والمساءلة التاريخية، فقد أسهمت هذه العملية بشكلٍ ملحوظٍ في الحد من أنشطة العنف، واستعادة سلطة الدولة، وتعزيز الاستخدام الشرعي للقوة، فضلًا عن صيانة الاستقرار السياسي والأمني، والحفاظ على السلم الأهلي والمجتمعي.

في المقابل، شهدت الساحة الفلسطينية انقسامًا حادًا نتيجة الخلافات السياسية الداخلية، ولا سيما بين حركة "فتح"، التي تتبنى توجهات قومية وعلمانية، وحركة "حماس"، ذات التوجه الإسلامي، وقد تعمق هذا الانقسام في ظل ارتباط كلا الحركتين بأجندات إقليمية وخارجية، ما أدى إلى نشوء رؤيتين متباينتين

–إلى حد كبير– بشأن التعامل مع المسألة الوطنية، خصوصًا فيما يتعلق بتحرير الوطن وإقامة الدولة الفلسطينية، ولذلك لم تتمكن الحركتان من الاتفاق على رؤيةٍ موحدةٍ للمشروع الوطني الفلسطيني.

وطبقًا لـ(Bera, 2024)، فإنَّ السياسة الفلسطينية غارقة في الانقسام منذ أحداث عام 2007، حين سيطرت حركة حماس على قطاع غزة، في حين تولت حركة فتح إدارة الضفة الغربية، ومنذ تلك الآونة وحتى الآن، لم تفلح المحاولات المتعددة والمبادرات المختلفة في جمع الحركتين وإنهاء الانقسام؛ إذ باءت جميعها بالفشل.

دون الاستفاضة في عرض الأحداث السابقة، إلا أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن جميع اتفاقات تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام قد فشلت، بدءًا من اتفاق مكة عام 2007، مرورًا بإعلان صنعاء (مارس 2008)، ثم اتفاق الدوحة عام 2012، واتفاق الشاطئ عام 2014م، واتفاقات القاهرة، وصولًا إلى إعلان بكين عام 2024، وقد تعثرت هذه المحاولات بفعل الانقسامات الأيديولوجية، والشكوك المتبادلة بين طرفي الانقسام، وارتباط الانقسام بمصالح أطراف إقليمية ودولية مختلفة (Brom, 2011).

وعلى الرغم من حالة التمايز الواضحة بين الحالة الفلسطينية ونظيرتها الجزائرية، فإنهما تشتركان في عدد من التحديات المماثلة، مثل: الانقسامات الحادة في الحكم، والانقسامات الأيديولوجية، وضعف الإطار المؤسسي للسلطة السياسية أو لنظام الحكم.

1) مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

شكّل استمرار الانقسام السياسي بين فتح وحماس، إضافة إلى التباعد الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة عائقًا رئيسًا أمام النضال الفلسطيني من أجل إقامة الدولة، وتحقيق تقرير المصير، وتعزيز الحكم الديمقراطي (Falki, 2024)، وأكثر من ذلك، فقد شكَّل الانقسام عائقًا كبيرًا أمام التوصل إلى رؤية موحدة للمشروع الوطني الفلسطيني.

ونتيجة مباشرة لهذه الانقسامات، أصبح النظام السياسي الفلسطيني يتكون من حكومتين متنافستين في منطقتين جغرافيتين منفصلتين، مع وجود قوانين وقوات شرطة مختلفة في كل منهما، مما أدى إلى تعميق الانقسام الجيوسياسي، وتفكك الوحدة، وإضعاف القدرة التفاوضية والتمثيل السياسي للفلسطينيين على الساحة الدولية.

كما أثَّر الانقسام الداخلي سلبًا على الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بوجه خاص؛ إذ تعرَّض القطاع للحصار، وشهد العديد من العمليات العسكرية الإسرائيلية التي أودت بحياة عشرات الآلاف من السكان، وقد أدى ذلك إلى تفاقم معاناة المدنيين بشكل كبير، وليس هذا فقط، بل شهدت كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تفاوتًا واضحًا لصالح الضفة الغربية في مختلف المجالات، بما في ذلك التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافة العامة، والتعليم، والصحة.

فشلت مبادرات المصالحة مرارًا وتكرارًا؛ بسبب الإخفاقات المتكررة في وضع إطار مُرضٍ وتبني رؤية موحدة للحكم، وغالبًا ما كانت الأطراف الخارجية

تسهم في تغذية الانقسامات الداخلية، من خلال دعم بعض الفصائل بشكلٍ انتقائي، وتقديم المساعدات العسكرية أو التدخلات السياسية، إضافة إلى ذلك، كان قادة كل من غزة والضفة الغربية متصلبين فكريًا، مما جعل التوصل إلى اتفاق واضح لمصالحة وطنية فاعلة أمرًا شبه مستحيل.

وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الآليات والاستراتيجيات التي لعبت دورًا في الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني والسلم الأهلي والمجتمعي في الجزائر في فترة ما بعد النزاع والوحدة الوطنية؟
2. ما أوجه الاتفاق والافتراق بين السياق الفلسطيني والسياق الجزائري من حيث الصراع الداخلي، وهيكل الحكم، والتحديات التي تواجه جهود المصالحة؟
3. ما الدروس المستفادة من تجربة المصالحة الجزائرية؟ وكيف يمكن تكييف نماذج المصالحة وتطبيقها على الحالة الفلسطينية في ظل الانقسام القائم بين حركتي فتح وحماس؟

2) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل تجربة المصالحة الوطنية في الجزائر بعد الحرب الأهلية، والتحقق من إمكانية تطبيقها أو الاستفادة منها في السياق الفلسطيني، والسعي إلى تقديم استراتيجيات عملية وسياقية في محاولة للإسهام في وضع تصور للمصالحة الوطنية الفلسطينية بالاستفادة من التجربة الفلسطينية.

وتحاول الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل الآليات القانونية والسياسية والاجتماعية التي اعتمدت عليها الجزائر في عملية المصالحة الوطنية في الفترة التي أعقبت الحرب الأهلية.
2. تقييم فعالية آليات المصالحة في تعزيز السلم الأهلي والمجتمعي، والاستقرار السياسي والأمني، وإعادة الإدماج الاجتماعي للعناصر المشاركة في إحداث الانقسام.
3. تقييم الوضع الحالي للانقسام السياسي الداخلي في فلسطين، وتحليل الأسباب التي تحول دون طي صفحة الانقسام وإنجاز المصالحة، واستخلاص الدروس المستفادة من تجربة الجزائر لتطوير استراتيجيات مصالحة وطنية عملية قابلة للتطبيق في السياق الفلسطيني.

3) أهمية الدراسة:

من الناحية الأكاديمية، تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات البحثية ذات العلاقة بالمصالحة الوطنية بشكل مقارن، وعلى الرغم من شيوع الإشارة إلى نماذج المصالحة الوطنية تطفو على السطح تجربة جنوب إفريقيا، وأيرلندا الشمالية، ورواندا، وغيرها، فإن ثمة حاجة ماسة إلى نموذج خاص بالمنطقة العربية يأخذ الديناميات السياسية والثقافية بعين الاعتبار، ولذلك تحلل هذه الدراسة أُطُر المصالحة في الجزائر ضمن السياق الاجتماعي والسياسي العربي الإسلامي، بما قد يوفر نموذجًا بديلًا مرتبطًا بالواقع على الأرض الفلسطينية.

ومن الناحية السياسية، يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة من قبل مختلف الأطراف المعنية بملف المصالحة الفلسطينية، سواء من صانعي السياسات، أو الوسطاء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، علمًا أنَّ قراءة عوامل نجاح تجربة الجزائر وأسبابها تقدم دروسًا سياسية قيِّمة في تطوير أطر أكثر فاعلية واستدامة للمصالحة.

ومن الناحية العملية، تقدم الدراسة توصيات يمكن للمؤسسات الفلسطينية أو الجهات الدولية المتدخلة في أنشطة المصالحة الفلسطينية تبنيها أو تجربتها أو الاستئناس بها.

4) منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يعد مناسبًا لاستكشاف التفاصيل الاجتماعية والسياسية والتاريخية العميقة لعمليات المصالحة الوطنية؛ إذ يسعى المنهج الوصفي إلى فهم الواقع المعقد، من خلال التحليل السياقي والاستقصاء التفسيري (Lim, 2024).

ويكتسب المنهج الوصفي أهمية خاصة لدراسة كيفية تعامل المجتمعات الخارجة من الصراع مع قضايا المظالم التاريخية، وعدم توازن القوى، وسياسات الهوية، إلى جانب عوامل أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المصالحة الوطنية ليست عملية ميكانيكية أو ذات نمط موحد، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتطور التاريخي، والذاكرة الجماعية، والمصالح السياسية، والقيم الثقافية؛ لهذا السبب وغيره يعد المنهج الوصفي أكثر ملاءمة لإنتاج رؤى أعمق وأكثر معنى.

وبالاستفادة من المقارنة المنهجية بين الحالتين الجزائرية والفلسطينية، تسعى الدراسة إلى استخلاص دروس قابلة للتطبيق على الحالة الفلسطينية ووضع استراتيجيات ملائمة وأكثر واقعية، وهذا يعني أنَّ الدراسة اعتمدت –أيضًا– على المنهج المقارن الذي قام بتفكيك التجربة الجزائرية ومعرفة أوجه الاتفاق والافتراق مع الحالة الفلسطينية.

5) نطاق الدراسة:

تشمل الدراسة بصورة رئيسة كلًا من الجزائر وفلسطين، حيث تُحلل تجربة المصالحة الوطنية في الجزائر في أعقاب ما يُعرف بـ"العقد الأسود" (1991–2002)، حينما تسبب العنف بين قوات الحكومة الجزائرية وبعض الجماعات الإسلامية المسلحة، وأسفر عن خسائر بشرية كبيرة، وصدمة مجتمعية عميقة، وانهيار السيطرة المؤسسية.

وتركز الدراسة بوجه خاص على قانون المصالحة المدنية لعام 1999 وميثاق السلم والمصالحة الوطنية لعام 2005، وهما من أبرز المبادرات التي تبنتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة لمعالجة آثار النزاع، وقد هدفت هذه المبادرات، التي حظيت بدرجات متفاوتة من القبول الشعبي، إلى تعزيز السلم من خلال العفو، وإعادة الدمج، وصياغة سردية المصالحة التي تقودها الدولة.

وبجانب الجزائر، تعد فلسطين جزءًا أساسيًّا من هذه الدراسة؛ إذ شهدت الساحة الفلسطينية انقسامًا سياسيًّا أعقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وما تلاه من اندلاع الصراع العنيف بين عناصر حركتي فتح وحماس، ومنذ عام 2007 انقسم

المشهد السياسي الفلسطيني إلى شطرين، وأصبح الانقسام السياسي أمرًا واقعًا، وشهدت فلسطين العديد من محاولات المصالحة الوطنية (Hassan, 2024)، إلا أنَّ هذه الجهود باءت بالفشل ولم تسفر عن وحدة دائمة ومستدامة.

6) تقسيم الدراسة:

المقدمة.

أولًا: مدخل نظري للمصالحة الوطنية في الجزائر:

1. نظريات المصالحة الوطنية:
   1.1: نظرية العدالة الانتقالية.
   1.2: نظرية تحويل النزاعات.
2. عناصر المصالحة الوطنية في ضوء التجارب السابقة.

ثانيًا: الحرب الأهلية في الجزائر وآليات المصالحة:

1) الحرب الأهلية في الجزائر.
2) إجراءات المصالحة الوطنية في الجزائر:

1. تشريعات المصالحة الوطنية في الجزائر:
   1.1: سن قانون الرحمة الجزائري (1995).
   2.1: سن قانون الوئام المدني (1999م).
   3.1: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية (2005).
2. الإصلاح المؤسسي:
   1.2: إصلاحات قطاع الأمن.
   2.2: إصلاحات قطاع الإعلام.
   3.2: إصلاحات القضاء.
   4.2: إصلاح الإدارات المحلية في الجزائر بعد العشرية السوداء.
   5.2: إصلاحات قطاع التعليم.

ثالثًا: أوجه الاستفادة من التجربة الجزائرية في الحالة الفلسطينية:

1. محاولات المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام الفلسطيني.
2. الدروس المستفادة من التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية الفلسطينية.

الخاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

أولًا: مدخل نظري للمصالحة الوطنية في الجزائر:

تُعد المصالحة الوطنية مسألة ضرورية للدول التي شهدت صراعات داخلية أو حروبًا أهلية أو انقسامات سياسية واجتماعية، وذلك من أجل إحلال السلم الأهلي والمجتمعي، وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني، وكذلك التعافي من تبعات الانقسامات وتبعاته، والمساهمة في إعادة بناء الثقة المتبادلة، والحوار المشترك، والتعايش السلمي بين أفراد وجماعات المجتمع المتنازعة (علي، 2018)، وفي الدول التي تعاني من نزاعات داخلية ممتدة أو استقطابات أيديولوجية كبيرة، تصبح الانقسامات الداخلية أكثر تعقيدًا وتجذّرًا، ومن هنا نلاحظ أنَّ آليات المصالحة تأتي بهدف توحيد الفصائل المختلفة التي كانت متناحرة يومًا ما، وإرساء أسس الاستقرار السياسي والأمني، ووضع أسس السلام الدائم والسلم الأهلي والمجتمعي لأجل الأجيال القادمة (Enos, 2021).

وتعتمد فاعلية عمليات المصالحة على عوامل عديدة متداخلة، أبرزها: مدى توافر الإرادة السياسية،

ومدى الاستعداد الاجتماعي، وحجم الدعم الدولي وطبيعته، وطبيعة المشكلة نفسها التي أدَّت إلى الانقسام أو النزاعات الداخلية والحروب الأهلية.

1. نظريات المصالحة الوطنية:

تذكر أدبيات حل النزاعات أنَّ هناك العديد من نظريات المصالحة الوطنية، تأتي في مقدمتها "نظرية العدالة الانتقالية"، و"نظرية العدالة التصالحية"، و"نظرية تحويل الصراع"، و"نظرية الحقيقة والمصالحة"، و"نظرية بناء السلام الإيجابي"، و"نظرية المصالحة المجتمعية"، و"النموذج التشاركي"، و"نماذج التماسك الاجتماعي وبناء السّلم"، و"النموذج القانوني القضائي".

وتجدر الإشارة إلى أنَّ ثمَّة عناصر عديدة مشتركة في كل النظريات، كالاعتراف بالضحايا، وتحقيق العدالة بطرقٍ مختلفةٍ، ومنع تكرار النزاع، وبناء الثقة بين الأطراف، وطبقًا لهذه النظريات، لا تقتصر المصالحة على إنهاء النزاعات القديمة فحسب، بل تتعلق أيضًا ببناء مجتمعاتٍ مرنةٍ قادرة على الصمود لمنع نشوب نزاعات مستقبلية (كاتس-باريل، 2021).

وأيًا كانت الظروف، يكتفي الباحثان بالتطرُّق إلى نظريتين فقط، هما: نظرية العدالة الانتقالية، ونظرية تحويل النزاعات.

1.1: نظرية العدالة الانتقالية:

تُعتبر المجتمعات التي تمر بفترات انتقال من حكم استبدادي أو نزاع إلى أنظمة حكم ديمقراطية، وتُعرض للمساءلة من خلال أدوات تشمل لجان الحقيقة، والمحاكمات الجنائية، والتعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وتعد نظرية العدالة الانتقالية من أهم الأطر النظرية لفهم وتطبيق المصالحة الوطنية في الدول الخارجة من صراعات مسلحة أو أنظمة قمعية، وتشير العدالة الانتقالية إلى مجموعة من الآليات القضائية وغير القضائية التي تعتمدها الدول لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي وقعت خلال فترات النزاع أو الحكم الاستبدادي، بهدف تحقيق المساءلة، وجبر الضرر، وضمان عدم التكرار (عبد الكريم وبن عبد العزيز، 2019؛ الشريف، 2019).

وتركز هذه النظرية على تحقيق العدالة أثناء التحول السياسي، دون أن تعوق عملية السلام أو الاستقرار، وذلك بالاستناد إلى عناصر عديدة، مثل: المساءلة، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، والذاكرة الجماعية والتخليد، بهدف الحفاظ على الذاكرة الوطنية ومنع النسيان والتكرار (برزوق، 2016).

ويجب تنفيذ آليات العدالة الانتقالية محليًا؛ بحيث لا تقتصر على تعزيز المصالحة فحسب، بل تشمل -أيضًا- تنفيذ مبدأ المحاسبة والمساءلة (Kochanski, 2021؛ الشريف، 2019).

وتشكل هذه الأُطُرُّ الأساسَ لتحليل آليات المصالحة في الجزائر، ويمكن تطبيقها على حالة فلسطين بناءً على مفاهيم الحقيقة والعدالة وإعادة الاندماج في كلا السياقين.

1.2: نظرية تحويل النزاعات:

تشير نظرية تحويل النزاعات إلى مجموعة من المبادئ والأساليب والمقاربات التي تهدف إلى إنهاء الصراع جذريًا من خلال معالجة أسبابه العميقة، وليس فقط وقف العنف أو التوصل إلى هدنة، وتقوم هذه النظرية على العديد من المبادئ الهادفة لحل الصراعات في سياق المصالحة الوطنية، أبرزها: الاعتراف المتبادل، والعدالة الانتقالية، وبناء الثقة، والحوار الشامل، وذلك باستخدام أدوات عديدة، مثل: لجان الحقيقة والمصالحة، وبرامج إعادة الإدماج، والتعويضات وجبر الضرر، والإصلاح الدستوري والقانوني، والحوار الوطني والمؤتمرات الشاملة (مسالي، 2022أ).

وترى هذه النظرية أنَّ حل النزاعات يتطلب تفاوضًا واسع النطاق، ووساطة، وإصلاحات هيكلية لمعالجة الأسباب الظاهرة والخفية للنزاع، وقد شدد بعض العلماء، مثل: (Prince et al, 2023)، على ضرورة التعامل مع الجذور الهيكلية للنزاع، إضافة إلى أعراضه، وذلك من خلال معالجة قضايا الحوكمة، واختلال توزيع السلطة، وعدم المساواة الثقافية.

وهناك العديد من النماذج الناجحة في تطبيق نظرية حل النزاعات في المصالحة الوطنية، أبرزها: جنوب إفريقيا من خلال "لجنة الحقيقة والمصالحة بقيادة ديزموند توتو"، ورواندا من خلال "محاكم غاتشاكا التقليدية"، ونيجيريا من خلال "لجان الحقيقة وبرامج نزع السلاح"، والجزائر من خلال "المصالحة الوطنية رغم غياب العدالة الانتقالية الرسمية".

2. عناصر المصالحة الوطنية في ضوء التجارب السابقة:

لوحظ في كلٍ من جنوب إفريقيا ورواندا وكولومبيا وإيرلندا الشمالية، اهتمامٌ علميٌّ واسعٌ بموضوع المصالحة بعد النزاعات، حيث تمَّ تناولها بشكلٍ معمقٍ إلى درجة تمكّن الباحثين من تحديد العناصر الأساسية التي تشكل المكونات الجوهرية لهذا النوع من المصالحة ونجاح البلدان بعد الحرب، وتشمل هذه المكونات الرئيسة ما يلي (مسالي، 2022أ؛ مسالي، 2022ب):

- آليات الإقرار بالحقيقة وتحقيق العدالة، وتشتمل على لجان الحقيقة والمصالحة التي تسرد الحقائق، والاعتراف بالأحداث، وتوفير العلاج للضحايا، إضافة إلى تعزيز الشفاء المجتمعي الشامل، كما هو الحال في جنوب إفريقيا ورواندا.
- جهود تسوية أوضاع المقاتلين السياسيين، المتمردين والمعارضين، من خلال إصلاحات مؤسسية تضمن إعادة إدماجهم السلمي في النظام السياسي، وخلق مؤسسات عادلة وديمقراطية، أو من خلال إدماجهم في النشاط الاقتصادي للبلد من خلال تقديم تسهيلات مالية أو إعفاءات ضريبية لهم.
- جهود الحد من تداعيات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمقاتلين السابقين الذين غالبًا ما يواجهون صعوبات في إعادة الاندماج في المجتمع بعد سنوات من القتال والمواجهة المسلحة، علمًا أنَّ المجتمعات لا تتقبل بسهولة التعامل مع من كانوا متمردين أو أسهموا في

زعزعة الاستقرار السياسي والأمني وشكلوا خطرًا على أرواح الناس.

- الاعتراف بالضحايا وتقديم التعويضات لتغطية المظالم التاريخية والاحتياجات المادية لهم أو لذويهم، وتقديم تسهيلات عديدة لهم.

ثانيًا: الحرب الأهلية في الجزائر وآليات المصالحة:

1) <u>الحرب الأهلية في الجزائر:</u>

تكشف دراسة (ندلوفو وشيلين، 2025) أنَّ ما يُعرف بـ"العقد الأسود" أو "العشرية السوداء" أو "العشرية الدموية" في الجزائر خلال الفترة (1992–2002)، اندلع بعد أن ألغت المؤسسة العسكرية الانتخابات التي كان من المتوقع أن تفوز بها حركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) في عام 1991م، رغم فوزها في الجولة الأولى بحوالي 80% من أصوات الناخبين، فقد قام الجيش بهذه الخطوة لمنع إجراء الجولة الثانية من الانتخابات التي كانت ستصب في صالح الإسلاميين، كما أعلن عن حلّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومن ثم رأى الإسلاميون في التدخل العسكري انقلابًا صارخًا على الديمقراطية والإرادة الشعبية، ومحاولات حثيثة لعسكرة المجتمع، في حين اعتبرت الدولة نفسها في تلك الفترة الحامية للنظام الجمهوري والعلماني، وأدت هذه الأحداث إلى اندلاع حرب أهلية بين القوات المسلحة الجزائرية ومجموعات مسلحة إسلامية مختلفة (Lotfi, 2024).

وتُقدّر الخسائر في الأرواح جراء تلك النزاعات بين 150 و200 ألف قتيل (بوزيد، 2017؛ Boucekkine, 2021)، وقد ارتكبت العديد من المجازر البشعة، مثل: مجزرة بن طلحة في عام 1997م التي راح ضحيتها أكثر من 200 شخص، ومجزرة الرايس في العام نفسه التي قضى نحبهم فيها 100 شخص.

إضافة إلى ذلك، شهد البلد العديد من انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجيش والمخابرات، وتنفيذ اغتيالات جماعية للصحفيين والمثقفين؛ حيث قتل أكثر من 100 صحفي ومثقف بين 1993 و1998، أبرزهم: طاهر جاووت، وسعيد مخلوف، وعبد الحق بن حمودة، ورابح جرة، وعبد القادر علولة، وعبد الملك مرتاض، كما شهد البلد نزوحًا واسعًا، ممَّا أدَّى إلى شللٍ في مؤسسات الدولة وتركت جروحًا عميقة في نسيج المجتمع (Ndlovu & Chilen, 2025)، وتكبد البلد خسائر مادية فاقت 20 مليار دولار بأسعار صرف تلك الفترة (بوزيد، 2017).

في مواجهة هذا الانهيار الكبير، حددت الحكومة الجزائرية سلسلة من إجراءات المصالحة الوطنية، كان أولها تشريع قانون المصالحة المدنية (الوفاق المدني) لعام 1999م، تلاه اعتماد ميثاق السلام والمصالحة الوطنية لعام 2005م، وقد دعا هذا الميثاق إلى تنظيم مظاهرة وطنية تكريمًا للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، حيث رفع المتظاهرون علم الجزائر وهتفوا بشعارات، مثل: "نعم للأُخوَّة"، "نعم للوحدة"، "نعم للمحبة الأخوية"، "نعم لإنهاء الحرب" (Lotfi, 2024).

وكان الهدف من تلك الإجراءات عدم معاقبة المسلحين الذين شاركوا في أحداث الحرب الأهلية، أي إنهاء القتال بالسماح لمقاتلين بإلقاء أسلحتهم والاندماج مجددًا في المجتمع الجزائري، ويقدَّر عدد

الذين استفادوا من العفو بنحو 6000 مسلح (Boucekkine, 2021).

وبالتزامن مع تراجع العنف بشكلٍ كبيرٍ، تلاشى التمرد المسلح تدريجيًا، وعلى الرغم من أنَّ خطوة العفو عن المسلحين كان ينبغي أن تمر عن طريق اتفاق يضمن عدم العودة إلى القتال من جديد، فإنَّ الحكومة الجزائرية أحسنت التصرف، وتقدَّمت ببادرة حسن نية منحت المسلحين الثقة، وهو ما أسفر عن تغليب مصلحة الوطن على حساب المصالح الفئوية.

وبرغم أنَّ هذه الآليات قد أعادت نوعًا من الاستقرار السياسي والأمني والسلم الأهلي والمجتمعي إلى الجزائر، فإنَّ القضية العميقة التي لم تُحلّ تتعلق بأمور المساءلة والعدالة، علمًا أنَّ السردية السياسية في فترة ما بعد النزاع اعتمدت على خيار "النسيان" بدلًا من مواجهة صدمة الحرب الأهلية، وهذا الأمر أسهم في تحقيق استشفاء مجتمعي، لكنه لم يكن كافيًا أو على المستوى المطلوب؛ إذ يرى (Boucekkine, 2021) أنَّ هذا التوجه لم يجعل الاستشفاء المجتمعي حقيقيًا وعميق المعنى.

2) إجراءات المصالحة الوطنية في الجزائر:

1. تشريعات المصالحة الوطنية في الجزائر:

تُعد الجزائر واحدة من أبرز الحالات التي برزت فيها مسألة العفو كوسيلة لتشجيع تفكيك الجماعات المسلحة وإعادة دمجها في المجتمع، وجرى العمل على وفق هذه المسألة كمحاولة حكومية فاعلة لوقف نزيف الحرب الأهلية التي شارك فيها كلٌّ من الجيش والمعارضة، ولذلك تمكنت الجزائر من الحفاظ على نفسها جيشًا وحكومةً وشعبًا، وقامت بالخطوات التالية:

1.1: سن قانون الرحمة الجزائري (1995):

يعد "قانون الرحمة" الجزائري الذي جاء بمبادرة من الرئيس "اليمين زروال"، وصدر بموجب المرسوم التشريعي رقم (95-12) في يوليو 1995م أول مبادرةٍ رسميةٍ للعفو العام عن أطراف الحرب الأهلية، وقد صدر هذا القانون لتحقيق مجموعة من الأهداف الوطنية، في مقدمتها: تفكيك الجماعات المسلحة من خلال توفير مخرج قانوني لأفرادها، وتقليل العنف المسلح، وإعادة إدماج المسلحين في الحياة المدنية، وتهيئة الطريق للمصالحة الوطنية المستقبلية (عبد الرحيم، 2021).

واستهدف القانون المسلحين الراغبين في إعلان التوبة وتسليم أنفسهم، طبقًا للعديد من الشروط، أبرزها: عدم التورط في القتل، أو الاغتصاب، أو التفجيرات (بعيسى وبعيسى، 2022)، وقد تمَّت معاملة المستفيدين قانونيًا كمواطنين عاديين بعد التحقيق معهم، وذلك عقب تنفيذ عدد من الإجراءات، مثل: توقيف المسلح، واستجوابه، ثمَّ دراسة ملفه من قبل لجان أمنية، فإذا ثبت عدم تورطه في جرائم خطيرة، يُمنح العفو ويُدمج اجتماعيًا (شربال، 2011).

2.1: سن قانون الوئام المدني (1999م):

ينص قانون الوئام المدني لعام 1999 على منح المقاتلين الإسلاميين فرصة لتسليم أنفسهم والاستفادة من العفو القانوني، شريطة ألا يكونوا متورطين في أعمال عنف مفرطة، مثل: المجازر أو العنف الجنسي (Lotfi, 2024)، ويعد "قانون الوئام المدني" مبادرة تشريعية تبناها الرئيس "عبد العزيز

بوتفليقة" بعد توليه الحكم في عام 1999م، بهدف احتواء الأزمة الأمنية وإنهاء الحرب الأهلية "العشرية السوداء"، من خلال توفير آليات فاعلة للعفو المشروط وإعادة الإدماج للمسلحين (بعيسى وبعيسى، 2022؛ عبد الرحيم، 2021).

وصدر القانون بموجب الأمر الرئاسي رقم (99-08) المؤرخ في 13 يوليو 1999م، وذلك من أجل تشجيع المسلحين على التوبة وتسليم أنفسهم، وتوفير مخرج قانوني دون محاكمة كاملة، وتهدئة الجبهة الداخلية وتخفيف العنف، وبدء مصالحة تدريجية بدون الكشف عن الحقيقة أو محاسبة مرتكبي الأحداث (شربال، 2011).

وعلى الرغم من أنَّ القانون اشتمل على كلمة "الوئام"، لم يفتح الباب على مصراعيه، بل وضع العديد من الشروط اللازمة للاستفادة من العفو، حيث استُبعد كل مرتكبي جرائم الاغتصاب، وكل منفذي التفجيرات في الأماكن العامة، والمجازر الجماعية، واستفاد منه كل المسلحين الذين لم تتلطخ أيديهم بالدماء مباشرة، وكل من أظهر الندم والتوبة وسلم نفسه قبل نهاية العام نفسه 1999 (عمراوي وحشوف، 2020).

فتح قانون الوئام المدني الطريق لـ"ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" في عام 2005، حيث استفاد منه أكثر من 5000 شخص، وأسهم في انخفاض مستوى العنف بشكلٍ ملحوظٍ، لكن اعتماد القانون على العفو دون المحاسبة جعله أساسًا هشًا للعدالة والمصالحة طويلة الأمد، وقوبل بانتقاد من أهالي الضحايا (عمراوي وحشوف، 2020؛ بوزيد، 2017؛ بتة وبوريش 2013).

3.1: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية (2005):

يشكل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لعام (2005) مبادرة متقدمة لتعزيز أركان المصالحة الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار مخرجات كل من قانون الرحمة الجزائري لعام 1995 وقانون الوئام المدني لعام 1999م.

وقد جاء الميثاق كمبادرة سياسية وتشريعية من الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، وطُرح للاستفتاء الشعبي في 29 سبتمبر 2005م، حيث حظي بموافقة أكثر من 97% من المصوتين، ونُفذ الميثاق بموجب الأمر الرئاسي رقم (06-01) الصادر في 27 فبراير 2006م (عبد الرحيم، 2021؛ شربال، 2011).

ومن الملاحظ أنَّ الميثاق قد جاء لتحقيق العديد من الأهداف الوطنية، أبرزها: إنهاء الأزمة الأمنية بشكل كامل، ومنع ملاحقة عناصر الجيش وأجهزة الأمن على خلفية الأحداث السابقة، وتشجيع ما تبقَّى من المسلحين على الاستسلام، وتعويض الضحايا والمفقودين ماليًا واجتماعيًا، وترسيخ السلم الأهلي والمجتمعي، وتكريس المصالحة على أساس مبدأ "النسيان مقابل الاستقرار" (مسالي وحمدوش، 2022).

واشتمل الميثاق على العديد من البنود، أبرزها: العفو شبه الكامل عن المسلحين السابقين (باستثناء الجرائم الكبرى)، وحظر مساءلة قوات الأمن عن انتهاكات حقوق الإنسان خلال الأزمة، وتجريم النقاش حول العشرية السوداء، وفرض عقوبات قانونية ضد من "يُشكك في خيارات الشعب أو يشوّه صورة

المؤسسات"، وإقرار تعويضات مالية لأسر الضحايا المدنيين والمفقودين والتائبين بعد دمجهم (شربال، 2011).

وأدَّى الميثاق إلى نتائج ملموسة، حيث استفاد من العفو أكثر من 9000 شخص، واستفادت من التعويضات عشرات الآلاف من الأُسر، ولوحظ انخفاضٌ واضحٌ في النشاط المسلح بل صار شبه معدوم بعد عام 2006م، في حين أنَّ الإصلاح الأمني والقضائي لم يُطبّق، وهذه المسألة بجانب مسائل أخرى جعلت الميثاق موضع انتقاد، حيث رأى ضحايا الانتهاكات أنَّ الميثاق كرَّس الإفلات من العقاب، وأنَّ الذاكرة الوطنية تعرَّضت للتهميش المتعمَّد لصالح النسيان السياسي، في حين أنَّ منظمات دولية، مثل: العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، اعتبرت أنَّ إقرار الميثاق جاء مخالفًا للمعايير الدولية للعدالة الانتقالية، وأنَّه يرسّخ ثقافة "اللاعدالة" في التعامل مع جرائم الحرب (مسالي وحمدوش، 2022)، وأثبتت الأيام أنَّ إيجابيات إقرار الميثاق تغلبت على سلبياته، لا سيما وأنَّ المجتمع الجزائري شهد بعده فترة من الاستقرار السياسي والأمني، كما رفضت شريحة واسعة من الجزائريين مجرد الحديث عن العشرية السوداء (بوزيد، 2017).

2. الإصلاح المؤسسي:

تُعد استعادة الشرعية المؤسسية من خلال الحوكمة وإصلاح مؤسسات الدولة موضوعًا مركزيًا، حيث عملت الجزائر على إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وبذلت جهدًا واضحًا لتعزيز سيادة القانون، وسعت إلى تحقيق استقرار مؤسساتي بعد مرحلة عنف سياسي وأمني دامت عقدًا كاملًا (Djouadi, 2024).

كنتيجة طبيعية لمخرجات قانون الرحمة، وقانون الوفاق المدني، وميثاق السلم والمصالحة الوطنية، سُمح للمقاتلين السابقين بالعودة إلى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد، وبدأت الحكومة في بذل جهودٍ مركزيةٍ لإصلاح هياكل الدولة.

وعلى الرغم من محدودية نطاقها، هدفت التعديلات الدستورية إلى تعزيز الاستقرارين السياسي والأمني، وإعادة تفعيل ثقة الجمهور في أجهزة الدولة السايح، 2020؛ Djouadi, 2024).

1.2: إصلاحات قطاع الأمن:

في قطاع الأمن، قامت الحكومة بالعديد من الإصلاحات الأمنية، وجرى ذلك بهدف إعادة تنظيم أجهزة هذا القطاع لضمان استقرار الدولة وتقليل أو منع عودة التهديدات المسلحة من جديد، دون الإضرار بـ"هيبة المؤسسة العسكرية"، مع تفادي أي مساءلة أو محاسبة علنية عن الانتهاكات السابقة.

ونفذت الحكومة العديد من محاور الإصلاح، وركزت على إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، واستحداث أجهزة جديدة، والتدريب والتجهيز، والتأطير القانوني (خلاف، 2015؛ خلاف وبوسطيلة، 2016).

وفيما يتعلق بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، نفذت سلسلة من الإصلاحات شملت تطوير قدرات الجيش الوطني الشعبي، وتحديث جهاز الدرك الوطني وقوات الشرطة، إلى جانب تعزيز مهام مديرية الأمن

الداخلي (المخابرات) في مجال مكافحة الإرهاب (خلاف وبوسطيلة، 2016).

أمَّا على صعيد استحداث الأجهزة الأمنية الجديدة، فقد أنشأت الحكومة وحدات متخصصة في مكافحة الإرهاب، مثل: فرقة البحث والتدخل (BRI)، كما دعمت قوات التدخل السريع وتعزيز الأمن الخاص بالمنشآت الاستراتيجية، إلى جانب توسيع صلاحيات المديرية العامة للأمن الداخلي (DGSI) (خلاف، 2015).

ومن جانب التدريب والتجهيز، حُدثت المعدات العسكرية والأسلحة وأنظمة المراقبة الإلكترونية، كما خضع عناصر الأمن لتكوين في مجال حقوق الإنسان (بشكل صوري وشكلي فقط)، إضافة إلى تنفيذ تدريبات عسكرية مشتركة مع عدد من الدول، أبرزها: الولايات المتحدة، وفرنسا، والصين (خلاف، 2015؛ خلاف وبوسطيلة، 2016).

أما على مستوى التأطير القانوني، فقد شهدت الجزائر إصلاحًا لعدد من النصوص القانونية المرتبطة بمكافحة الإرهاب، كما أدرجت قضايا مكافحة التطرف ضمن السياسات الأمنية للدولة، وشُرعت قوانين تمنح صلاحيات موسعة لأجهزة الأمن في "حالات الطوارئ" (خلاف وبوسطيلة، 2016).

2.2: إصلاحات قطاع الإعلام:

قامت الجزائر بنشاط ملحوظ يهدف إلى إعادة تنظيم القطاع الإعلامي ليلعب دورًا بارزًا في تعزيز السلم والمصالحة الوطنية، والتقليل من تأثير الخطاب التحريضي الذي أسهم في تفاقم العنف خلال التسعينيات، وركزت على فتح المجال السمعي البصري 2012، وتنظيم المهنة الصحفية، وإدماج الإعلام في خطاب المصالحة (صبيحي وجبيقة، 2023).

في سياق فتح المجال السمعي البصري عام 2012، أصدرت الحكومة قانونًا جديدًا أنهى احتكار الدولة للبث الإذاعي والتلفزيوني، وبموجب هذا القانون، سُمح ولأول مرة منذ الاستقلال بإنشاء قنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة، ما أدى إلى ظهور عشرات القنوات الخاصة، لكنها بقيت مرخصة خارج الجزائر وتخضع لرقابةٍ صارمة من جانب وزارة الإعلام والأجهزة الأمنية (صبيحي وجبيقة، 2023).

وفي إطار تنظيم المهنة الصحفية، أنشأت الحكومة الجزائرية هيئة لضبط الصحافة المكتوبة وأخرى للإعلام السمعي البصري، وترافق ذلك مع إصدار بطاقات صحفية بهدف تنظيم الاعتماد المهني، وشُرعت قوانين لمعالجة ظواهر القذف والتشهير، لكنها استُخدمت كثيرًا لتقييد الصحفيين وحرية الصحافة (مهني، 2020).

وبخصوص إدماج الإعلام في خطاب المصالحة، سعت الحكومة إلى توظيف وسائل الإعلام العامة والخاصة في الترويج لخطاب المصالحة الوطنية، وسلطت الضوء على قصص "التائبين"، وعُرضت روايات منحازة تعكس وجهة نظر مؤسسات الدولة حول أحداث الصراع.

واجهت الإصلاحات الإعلامية في الجزائر عدة تحديات جوهرية، كان أبرزها القيود المفروضة على حرية التعبير بشأن "العشرية السوداء"، وذلك بموجب المادة 46 من ميثاق السلم والمصالحة، علمًا أنَّ هذه

المادة تمنع انتقاد الجيش، أو مناقشة الانتهاكات أو المسؤوليات خلال الحرب الأهلية، والأصعب من ذلك أنَّها تفرض عقوبات جنائية على أي شخص "يشوّه صورة مؤسسات الدولة" (مهني، 2020).

ويتزامن ذلك مع غياب الرقابة المدنية الفعالة على الأجهزة الأمنية التي تعمل بمعزل عن الرقابة البرلمانية أو القضائية، مما أسهم في غياب الشفافية حول ممارساتها وميزانياتها، كما أنَّ استمرار هيمنة المؤسسة العسكرية ألقت بظلالها الثقيلة على جهود المصالحة الوطنية في الجزائر، فالجيش بقي فاعلًا مركزيًا في القرار السياسي، واستمرَّ في توجيه السياسة العامة في الدولة بشكل يحد من الإصلاح الديمقراطي الحقيقي (غانم، 2021).

3.2: إصلاحات القضاء:

في جانب إصلاح القضاء في الجزائر، سعت الدولة إلى استعادة ثقة المواطنين في منظومة العدالة، وضمان سيادة القانون، وذلك بعد سنوات من الطوارئ والانتهاكات التي شهدها البلد خلال العشرية السوداء (1991–2002)، وركزت على تعديل القوانين الأساسية، وتكوين القضاة، وإنشاء هيئات قضائية جديدة، ورقمنة العدالة (تيراوي، 2025).

وفيما يتعلق بتعديل القوانين الأساسية، عملت الحكومة الجزائرية على تحديث قانون الإجراءات الجزائية، وقلصت مدة الحبس الاحتياطي، ونظمت أيضًا إجراءات المحاكمة العادلة، وترافق ذلك مع مراجعة قوانين العقوبات لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة (شوكري، 2022).

وفي جانب تكوين القضاة، رسمت الحكومة الجزائرية خطة تكوين مستمر للقُضاة، وعملت على إدخال مفاهيم حقوق الإنسان والعدالة في مناهج المدرسة العليا للقضاء (بن سالم، 2021).

وبخصوص إنشاء هيئات قضائية جديدة، وسعت الدولة صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء، ودعمت إنشاء محاكم متخصصة (إدارية، تجارية)، وعملت على تعزيز دور المحكمة الدستورية في مراجعة القوانين (لاحقًا بعد تعديل 2016 و2020) (بن سالم، 2021).

أما في جانب رقمنة العدالة، فقد عملت الدولة على إدخال نظم معلوماتية في المحاكم، وسعت إلى تسريع الإجراءات وتسهيل وصول المواطنين إلى العدالة (تيراوي، 2025).

لم تكن الإصلاحات القضائية في الجزائر بالمستوى المطلوب، فالعدالة الانتقالية كانت غائبة بشكل شبه كامل، ولم تُفتح ملفات محاسبة المتورطين في الانتهاكات وأعمال العنف، ولا تزال استقلالية القضاء موضع نقاشٍ وجدل؛ لأنها لم تنضج بعد، ولا تزال ثقة المواطنين بالقضاء ضعيفة، بل ظلَّ القضاء أداة في يد السلطة التنفيذية، ولم يُفتح أي تحقيق حول الاختفاءاتِ القسريةِ أو جرائم قوات الأمن أو الجماعات المسلحة، وأُغلقت ملفاتُ الانتهاكات دون مساءلة بحجة "المصالحة الوطنية".

ومن هناك، نستطيع القول: إنَّ إصلاح القضاء بعد العشرية الدموية في الجزائر اتسم بالطابع التقني أكثر من كونه سياسيًا أو هيكليًا، ولم يُلبِّ طموحات الشعبِ في بناء منظومة عدالةٍ مستقلةٍ وشاملة، بل

ظلَّ محدودًا في تحسين الأداء دون المساسِ بجوهر الأزمة.

4.2: إصلاح الإدارات المحلية في الجزائر بعد العشرية السوداء:

قامت الحكومة بفرض العديد من الأنشطة الإصلاحية في الإدارات المحلية بعد العشرية السوداء، وقد جاء ذلك بهدف تعزيز الحكم المحلي، وتقوية المجالس المنتخبة، وتحقيق اللامركزية لتقريب الإدارة من المواطنين، كجزءٍ من إعادة بناء الثقة بعد سنوات من العنف والقطيعة بين الدولة والمجتمع، وتركَّزت جهود الحكومة على تحديث قانون الجماعات المحلية، والتكوين والتأطير، ودعم التنمية المحلية، وإشراك المجتمع المدني (لحرش، 2024).

وفيما يتعلق بتحديث قانون الجماعات المحلية، طورت الحكومة قانون البلديات (APC) والولايات (APW)، وذلك بهدف تعزيز صلاحيات المنتخبين المحليين، وتحسين أداء الخدمات العامة، وتطوير التخطيط المحلي والمشاركة المجتمعية (مخناش، 2025).

وفي جانب التكوين والتأطير، نظمت الحكومة برامج تدريبية للمنتخبين والإطارات الإدارية، وحسنت آليات التسيير الإداري والمالي محليًا، وأدمجت تكنولوجيا المعلومات في تسيير البلديات (مخناش، 2025).

وبخصـــوص دعم التنميـة المحليـة، أطلقت الحكومة برامجَ إنمائيةٍ موجهة للمناطق التي تضررت من النزاع، وذلـك بـالتزامن مع تخصـــيصِ موارد إضـافيةٍ لتنمية المناطق الريفية والمهمشـة، وتشـجيع الاستثماراتِ المحليّةِ الصغيرة (لحرش، 2024).

أمَّا ما يتعلق بإشراك المجتمع المدني، فقد عملت الحكومة على فتح المجال أمام الجمعياتِ للمساهمة في تطوير الأحياء والبلديات، وجرى تنظيمُ ملتقياتٍ ومشاوراتٍ محلية للتخطيط التنموي والاستئناس بآراء المؤسسات الأهلية في خدمة المجتمع المدني (سايل، 2015).

وعلى الرغم من أهمية الإصلاحاتِ في الإدارات المحلية، لم تكن كافية، حيث اصطدمت بالعديدِ من المشكلات والعقبات، أبرزها: هيمنة وزارة الداخلية على صناعة القرار في تلك الإدارات بشكل غير قانوني؛ إذ قامت الوزارة أو أشرفت على تعيين الأمناء العامين للبلديات، وراقبت الميزانيات المحلية، وقيَّدت أو حدَّت من استقلالية المنتخبين (لحرش، 2024).

وترافق ذلك مع انتشار الفساد الإداري على المستوى المحلي، وضعف الشفافية في منح العقود ومشاريع التنمية، ونقص الموارد البشرية والمادية، حيث عانت بلدياتٌ عديدةٌ من ضعفِ الكفاءةِ الإدارية، ومحدودية الموارد المالية، والتهميش المتعمد في السياسات العامة.

5.2: إصلاحات قطاع التعليم:

وفي جانب التعليم، هدفت الإصلاحات إلى إعادة بناء المنظومة التعليمية كوسيلة لمحاربة التطرف، وترسيخ قيم الانتماء للوطن والسلم المجتمعي والأهلي، وذلك بعد أن كشفت العشرية السوداء عن فشل المنظومة التعليمية في الوقاية من الانغلاق الفكري والديني، واشتملت جهود الإصلاح على العديد من المحاور، يأتي في مقدمتها

إصلاح المناهج التعليمية وإجراء مراجعة شاملة للكتب المدرسية، لا سيما في مواد التربية الإسلامية، والتاريخ، والتربية المدنية.

وركزت تلك الجهود على قيم التسامح، والمواطنة الفاعلة، والهوية الوطنية الجامعة (اللغة، الإسلام، الأمازيغية)، ونبذ العنف والتطرف (غانم، 2021؛ طبوش، 2021؛ السايح، 2020).

كما ركزت على التربية على قيم السلم الأهلي والمجتمعي، وذلك من خلال إدماج التربية من أجل السلام كجزء من المناهج غير الرسمية، وتنظيم أنشطة مدرسية تُعزّز الحوار، والتسامح، وقبول الآخر، وتشجيع مبادرات الطلبة المتعلقة بحقوق الإنسان (غانم، 2021).

وقوبل إصلاح التعليم بالعديد من العقبات والتحديات، أبرزها: تعرّض ملف التعليم لتسييسٍ مفرط من جانب الحكومة، حيث بقيت أغلب المدارس تتبنى سردية الحكومة، وعدم إشراك المجتمع المدني، والجامعات، وخبراء التعليم، والمثقفين بشكل كافٍ في صياغة المناهج الدراسية، وضعف التكوين المهني والتربوي لبعض الكوادر التعليمية، في ظل إقصاء بعض الإسلاميين من الاشتغال في سلك التعليم خلال سنوات الحرب الأهلية، ومحدودية الموارد المالية والإمكانات المادية في المناطق النائية، ووجود ازدواجية لغوية وثقافية كبيرة كانت تعرقل بناء هوية تعليمية موحدة (طبوش، 2021؛ السايح، 2020).

ثالثًا: أوجه الاستفادة من التجربة الجزائرية في الحالة الفلسطينية:

1. محاولات المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام الفلسطيني:

أدى الانقسام الداخلي الفلسطيني، ولا سيما منذ الانقسام الدموي الحاد بين حركتي فتح وحماس في عام 2007، إلى تعقيد وضع المجتمع الفلسطيني بشكل كبير (Hamed, 2021)، وقد تجلى هذا الانقسام السياسي في أنْ الضفة الغربية تدار من قبل السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية (PLO) اللتين تقودهما حركة فتح، في حين تسيطر حركة حماس على قطاع غزة، مما أدى إلى نشوء نظام سياسي منقسم على ذاته، وهذا الانقسام جعل من الصعب على الفلسطينيين تحقيق الوحدة الوطنية أو التقدم نحو تحقيق رؤيتهم لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967م (دلول، 2020؛ Hamed, 2021).

جاء الانقسام بعد سنوات من التوترات المتصاعدة والعلاقات السلبية بين الحركتين، تجسدت في أعمال قتل وحالة من الانفلات الأمني في قطاع غزة عقب فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م (حمود، 2023).

وقد شهدت الحركة الوطنية الفلسطينية جهودًا حثيثة لرأب الصدع وإنهاء الانقسام وطي صفحته من خلال إنجاز المصالحة الفلسطينية، وقد جاء في مقدمة تلك الجهود اتفاق مكة (فبراير 2007)، الذي وُقّع برعاية سعودية، ونص على تشكيل حكومة وحدة وطنية ووقف الاقتتال الداخلي، ولكنه انهار بعد أشهر

قليلة بالتزامن مع أحداث العنف التي انتهت بسيطرة حماس على غزة في يونيو 2007م (دلول، 2020).

تلا ذلك إعلان صنعاء (مارس 2008)، الذي وقّعته حركتا فتح وحماس في اليمن، ودعا إلى عودة الأوضاع في غزة إلى ما كانت عليه قبل يونيو 2007، غير أن الإعلان فشل بسبب الخلافات الواضحة حول تفسير بعض بنوده، وغياب الإرادة الفاعلة والحقيقية لإنهاء الانقسام (الجزيرة نت، 12-10-2017).

ثم جاء بعده اتفاق القاهرة (أبريل 2011)، الذي نصَّ على تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات خلال عام، لكنه سرعان ما تعثَّر نتيجة الخلاف حول شخصية رئيس الوزراء (الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 12-10-2017).

ولم يبتعد إعلان الدوحة (فبراير 2012) عمَّا سبقه، فقد أكَّد تنفيذ اتفاق القاهرة، ولكنه لم يُنفذ بسبب استمرار الخلافات السياسية بين طرفي الانقسام (البنا، 11-01-2013).

وكان اتفاق الشاطئ (أبريل 2014) أبرز اتفاقات المصالحة الفلسطينية، وقد جاء استجابة لمطالبات متزايدة بأن يكون الاتفاق فلسطينيًا خالصًا، بعيدًا عن تأثير القوى الخارجية، ونصَّ الاتفاق على تشكيل حكومة توافق وطني، ولكنَّه انهار بعد فترة وجيزة نتيجة الحرب على غزة في صيف 2014 (دلول، 2020).

وفي تفاهمات القاهرة (أكتوبر 2017)، أعلنت حركة حماس حل اللجنة الإدارية في غزة، وأودعت حكومة غزة لدى مصر فيما عرف بـ"وديعة الحكومة"، كما نص الاتفاق على تسليم المعابر والوزارات للسلطة الفلسطينية، غير أن التفاهمات تعثرت لاحقًا بسبب الخلافات حول ملفي الموظفين والأمن في غزة.

ومن خلال إعلان الجزائر (أكتوبر 2022)، الذي وقعه 14 فصيلًا فلسطينيًا، بما في ذلك فتح وحماس، اتفقوا على إجراء انتخابات عامة خلال سنة، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن بنود الإعلان لم تُنفذ حتى الآن (عربي 21، 12-10-2022).

وفي خضم الحرب على غزة، وقّع طرفا الانقسام على اتفاق بكين (يوليو 2024) برعاية صينية، وتضمَّن تشكيل حكومة توافق وطني وإجراء انتخابات، وقوبل الاتفاق بفتور واضح في الشارع الفلسطيني بسبب تكرار الاتفاقات السابقة دون تنفيذ، كما أنَّ الأوضاع أخذت مساحة واسعة من التغطية الإعلامية (الرجوب، 30-07-2024).

وعليه، لا تزال الأطراف منقسمة؛ لأنَّها غير قادرة على الالتزام بالشروط الواردة في هذه الاتفاقيات، ومن القضايا الأساسية التي أدت إلى فشل المصالحة ما يلي:

- الاختلافات الأيديولوجية: حركة فتح هي حركة علمانية في الأساس، في حين أن حركة حماس تعتبر منظمة إسلامية بشكل رئيسي، وهذه الفوارق الأيديولوجية غالبًا ما كانت سببًا في عدم الاتفاق حول بناء رؤية مشتركة لمستقبل فلسطين.
- السيطرة الأمنية: يعد توزيع السلطة الأمنية من أكثر القضايا الخلافية، حيث يرفض الطرفان التخلي عن السيطرة على القوات العسكرية والشرطة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة،

وتقتضي الموضوعية القول إنَّ حماس تسيطر على الوضع الأمني في غزة فقط، في حين أنَّ فتح تسيطر وحدها على الوضع الأمني في الضفة الغربية، وما زالت تحتفظ بأكثر من 50 ألف عنصر أمن في قطاع غزة.

- التدخل الخارجي: أعاقت جهود الوساطة وتنفيذ اتفاقيات السلام الدور الذي لعبه الفاعلون الإقليميون، وكذلك مدى تأثير الفاعلين الدوليين في القضية، مثل: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، يرى بعض الأكاديميين، مثل: (Malik, 2024)، أنَّ سبب فشل تحقيق المصالحة في فلسطين لا يعود فقط إلى الخلافات السياسية، بل إلى غياب أُطر قانونية ناظمة لمسألة تداول السلطة، وضعف الحوكمة، ونقص الوسائل اللازمة لرأب فجوة السلطة بين قطاع غزة والضفة الغربية.

2. الدروس المستفادة من التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية الفلسطينية:

تُعدُّ تجربة الجزائر في المصالحة الوطنية مليئة بالدروس المستفادة، ويمكن لفلسطين أن تستفيد منها؛ نتيجة تشابه البيئتين الجزائرية والفلسطينية، وهناك العديد من أوجه الاستفادة من التجربة الجزائرية، ونذكرها على النحو الآتي:

- جاءت مبادرة المصالحة الوطنية وأنشطتها من جانب الدولة الجزائرية، بمعنى أنَّ الجزائر احتفظت بسيادتها على العملية التصالحية، وعملت على تجفيف فرص التدخلات الخارجية إلى أبعد الحدود، وهذا على العكس تمامًا من التطورات السياسية والأمنية في الأراضي الفلسطينية، التي جاءت انعكاسًا لتأثير القوى الخارجية.
- قامت الجزائر بتنظيم العديد من إجراءات العفو وإعادة إدماج المسلحين في الحياة العامة، وجرى ذلك في سياقات قانونية، وذلك من خلال تشريع قانون الرحمة الجزائري عام 1995 بمبادرة من الرئيس "اليمين زروال"، وقانون الوئام المدني لعام 1999 الذي جاء بمبادرة من الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، فضلًا عن إطلاق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في عام 2005م؛ لذلك يمكن لفلسطين سن العديد من القوانين الهادفة إلى تنظيم عمليات دمج المسلحين في الحياة العامة، لا سيما وأنَّ هؤلاء المسلحين برزوا كنتيجة مباشرة لوجود الاحتلال الإسرائيلي، ويمكن أن يشكلوا طليعة الجيش الفلسطيني، وذلك بالنظر إلى نشاطهم العسكري الملحوظ تجاه الاحتلال الإسرائيلي خلال العقود الماضية.
- عند التأمل في "سياسات العفو" التي انتهجتها الجزائر، يتضح أنَّها أسهمت بفعالية في تحييد السلاح وإعادة دمج المسلحين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ إذ إن تجاهل هذه السياسات كان من شأنه أن يزيد من تعقيد الانقسام الداخلي ويؤجج نيران الحرب الأهلية، ولذلك يمكن لفلسطين الاستفادة من النموذج الجزائري عند بلورة رؤية وطنية للمصالحة، تقوم على احتواء المسلحين واعتبارهم جزءًا أصيلًا من النسيج الوطني، لا عناصر هامشية أو خارجة عنه.

- عملت الحكومة الجزائرية على تحييد مهددات الاستقرار السياسي والأمني والسلم الأهلي والمجتمعي، من خلال تقديم حوافز مقابل الاستسلام وإعادة الإدماج، ومن الضروري التأكيد على أن هذه السياسة لم تكن موجّهة لتشجيع المسلحين أو مكافأة المشاركين في الحرب الأهلية، بل كانت استجابة وطنية فرضتها تعقيدات المرحلة وظروفها الحرجة، وفي هذا السياق، يمكن لفلسطين العمل على تحفيز المشاركين في الانقسام بإدماجهم في المجتمع والسماح لهم بممارسة أنشطة سياسية واجتماعية واقتصادية على وفق إطار قانوني دقيق وواضح.
- فيما يتعلَّق بمنظومة العدالة، لم تتمكن الدولة من تحقيق العدالة بالشكل الأمثل، لكنها حققت مكاسب أمنية وسياسية ملموسة على حد سواء، وهو ما تجلى في الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين سلموا أنفسهم للحكومة وأعلنوا توبتهم وأقلعوا عن العنف والشغب.
- تشكل الحوكمة وإصلاح مؤسسات الدولة مدخلًا بالغ الأهمية في تحقيق المصالحة الوطنية، وتجدر الإشارة إلى أنَّ الخلل البنيوي في النظام السياسي الفلسطيني قد أسهم في حدوث الانقسام، ولذلك فإن معالجة الخلل يمكن أن تسهم في ردم الانقسام، ويمكن للفلسطينيين الاستفادة من تجربة الجزائر في الإصلاحات المؤسسية، حيث نفذت إصلاحات في قطاع الأمن والقضاء والإعلام والتعليم والإدارات المحلية.
- يُعدُّ إصلاح قطاع الأمن أمرًا بالغ الأهمية، حيث يضمَّ هذا القطاع الأجهزة الأمنية كأجهزة تابعة للدولة، والفصائل الفلسطينية المسلحة، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ولذلك يمكن اعتبار أنَّ أغلب العناصر المشاركين في أحداث الانقسام ينتمون لهذا القطاع، ولذلك يجب التركيز على هذا القطاع في الإصلاحات مع الاستفادة من التجربة الجزائرية، فقد ركَّزت الجزائر في إصلاحات قطاع الأمن على عدة محاور رئيسة هي: إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، واستحداث أجهزة جديدة، والتدريب والتجهيز، والتأطير القانوني.
- يتوجب على الفلسطينيين إصلاح منظومة الإعلام الذي أسهم إسهامًا كبيرًا في تفاقم أحداث الانقسام، من خلال تعبئة طرفي الانقسام وتغذية الفتنة بينهما، ويمكن الاستفادة من تجربة الجزائر في هذا المجال، مع ضرورة وضع آليات رقابية دقيقة للإشراف على النشاط الإعلامي، أو تشكيل مرصد إعلامي مستقل بإشراف مؤسسات إعلامية خارجية للرقابة على الإعلام الفلسطيني، ويتطلب ذلك وضع ميثاق شرف أو مدونة سلوك يشارك في صياغتها إعلاميون وخبراء من الداخل والخارج، ويجري التوقيع عليها من قبل ممثلين عن كافة وسائل الإعلام المحلية.
- تأثَّر القضاء الفلسطيني بالتداعيات السلبية للانقسام؛ نتيجة تعدد الأطر القانونية بين قطاع غزة والضفة الغربية، ولكنه في الوقت نفسه تورط في بعض السلوكيات التي عززت الانقسام الفلسطيني، فقد أعلنت محكمة العدل العليا الفلسطينية تعليق إجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2016م، كما قامت المحكمة الدستورية في ديسمبر 2018 بحل المجلس التشريعي الفلسطيني بشكلٍ مخالفٍ

تمامًا للقانون، من هنا يمكن لفلسطين الاستفادة من تجربة الجزائر في الإصلاحات القضائية، حيث عملت الجزائر على تحديث قانون الإجراءات الجزائية، وتكوين القضاة، وإنشاء هيئات قضائية جديدة، ورقمنة العدالة، وربما يكون من المفيد تشكيل محكمة للمصالحة الوطنية تتولى تقديم الاستشارات القانونية أو المعالجة القانونية للتصرفات ذات التأثير السلبي على المصالحة الوطنية.

- يشكِّل إصلاح الإدارات المحلية جزءًا مهمًا في سياق إنهاء الانقسام وتعزيز المصالحة الوطنية، فقد عملت فترة الانقسام الفلسطيني على تعطيل الانتخابات المحلية بشكل كامل، وأسهمت في تغير منهجيات العمل لدى البلديات بما قد يتعارض مع القانون الفلسطيني، ونظرًا لأن الجزائر تمتلك تجربة فريدة في هذا المجال، يمكن الاستفادة منها، حيث عملت الجزائر على تحديث قانون الجماعات المحلية، والتكوين والتأطير، ودعم التنمية المحلية، وإشراك المجتمع المدني في أنشطة المصالحة.
- أحدث الانقسام الفلسطيني فجوةً كبيرةً في منظومة التعليم بين قطاع غزة والضفة الغربية لصالح الأخيرة، حيث لم تتلقَّ غزة تمويلات كافية، في ظل تكدّس الطلبة داخل الفصول الدراسية، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أسهمت كوادر التعليم في كل من غزة والضفة في تعميق هذه الفجوة، بما يشبه غسيل الدماغ للطلبة؛ لذلك من الضروري أن يكون التعليم جزءًا أساسيًا من جهود ردم الانقسام وتعزيز المصالحة الوطنية، من خلال تعزيز قيم التسامح، والمواطنة الفاعلة، والحوار المشترك، وقبول الآخر، كما يجب العمل على إصلاح المناهج التعليمية وتحقيق تحييدها عن التسييس.
- شملت جهود المصالحة في الجزائر مبادرات علنية للاعتذار، لا سيما من قبل الرئيس، إضافة إلى دفع تعويضات للضحايا وعائلاتهم (زراولية، 2022)، وعلى الرغم من تعرض هذه الإجراءات لانتقادات بسبب عدم تناولها قضايا العدالة أو كشف الحقيقة، فإنَّها أسهمت في تعزيز إحساس المواطنين وعائلات الضحايا بأنَّ الدولة جادة في جبر الضرر والتعويض، وقد أسهمت هذه الخطوة في إعادة تطبيع العلاقات الاجتماعية تدريجيًا لدى كثير من الجزائريين، ويجب أخذ هذه المسالة بعين الاعتبار؛ إذ إن الاعتذار الصادر عن قيادة النظام السياسي الفلسطيني سيجعل المواطن يشعر بأن مسألة المصالحة الوطنية جادة، وأن القيادة السياسية تتبناها وتسعى إلى إنجاحها بشكل مباشر.

الخاتمة:

تُعدُّ تجربة الجزائر في المصالحة وإنهاء الانقسام إحدى أبرز التجارب حول العالم؛ لأنَّها جاءت غنية بالتفاصيل والحيثيات، وأخذت مساحة واسعة من النقاش بين الباحثين والخبراء في السياسة، ودراسات السلام، وحل النزاعات، وإدارة الأزمات، ولذلك يمكن للفلسطينيين الاستفادة من هذه التجربة في إعداد رؤى ومشاريع للمصالحة الوطنية، لا سيما أنَّ هذه التجربة جاءت بعد 10 سنوات من الحرب الأهلية، وهذه مدة قصيرة بالمقارنة مع العديد من الدول والتجارب الأخرى

بما في ذلك فلسطين التي قارب الانقسام السياسي فيها على نحو 20 سنة.

تشير المقارنة بين الجزائر وفلسطين إلى أنَّ المصالحة يجب أن تكون شاملة ومتماسكة ومنبثقة من دوافع وطنية داخلية بعيدًا عن تأثير العوامل والارتباطات الخارجية.

من المؤكد أنَّه لا يمكن نقل نموذج الجزائر إلى فلسطين كما لو كان نسخة كربونية؛ لأنَّه لا يتناسب مع السياق الفلسطيني إلا في جوانب محددة، لكن المبادئ الأساسية لتجربة الجزائر من حيث العفو، والشرعية، والتعامل مع المجتمع، تُعد مرجعية صالحة لفلسطين في تطبيق مدروس وحكيم لهذه المبادئ ضمن واقع فلسطين، فيمكن أن تشكل هذه المبادئ اللبنات الأساسية نحو إيجاد حل للانقسامات الداخلية الفلسطينية.

قُدِّمت العديد من مبادرات المصالحة الفلسطينية من أطراف داخلية وخارجية، وكانت المبادرات الخارجية أكبر تأثيرًا، وهذه مسألة قد لا تكون إيجابية؛ لأنَّ المصالحة الفلسطينية مسألة داخلية حتى وإن جاء الانقسام انعكاسًا لارتباطات طرفي الانقسام بالخارج، ولذلك فإنَّ تغليب المصالحة الوطنية سيقود إلى مصالحة وطنية حقيقية، والمصلحة الوطنية هنا ليست تفصيلًا على مقياس أحد طرفي الانقسام، بل يجب أن تشترك في تحديدها الفصائل الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني والمؤثرون والأكاديميون والمثقفون والخبراء وغيرهم.

يمكن من خلال دراسة التجربة الجزائرية الاستفادة من جوانب عديدة، حيث من المهم أن يجري التعامل مع ملف المصالحة الفلسطينية بوصفه ملفًا وطنيًا يتجاهل كل المؤثرات والعوامل الخارجية، مع ضرورة أن تبادر القيادة الفلسطينية –قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل المنتمية تحت لوائها– إلى الشروع في خطوات عملية تسهم في إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام، وأن تقوم الحكومة الفلسطينية بإجراءات العفو وإعادة إدماج العناصر المشاركين في الانقسام في الحياة العامة، كما يتوجب على حكومة فلسطين أن تقوم بتحييد مهددات الاستقرار السياسي والأمني والسلم الأهلي والمجتمعي، وأن تشرع فورًا في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد وإصلاح مؤسسات الدولة، مع إعطاء قطاع الأمن أهمية كبيرة، فضلًا عن إصلاح منظومة الإعلام، والقضاء الفلسطيني، ومعالجة الخلل وردم الفجوات الكبيرة في منظومة التعليم بين قطاع غزة والضفة الغربية، وإطلاق مبادرات علنية للاعتذار، لا سيما من قبل الرئيس.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المراجع العربية:

1. **الوثائق:**

[1] قانون الرحمة الجزائري (1995م)، الجزائر.

[2] قانون الوفاق (الوئام) المدني (1999م)، الجزائر.

[3] ميثاق السلم والمصالحة الوطنية (2005م)، الجزائر.

2. **الكتب:**

[4] غانم، داليا. (2021). التعليم في الجزائر: حذارِ من ذكر الحرب، واشنطن: مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط.

3. الرسائل الجامعية:

[5] خلاف، محمد عبد الرحيم. (2015). إصلاح القطاع الأمني – حالة الجزائر، الجزائر، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، رسالة ماجستير غير منشورة.

[6] دلول، أحمد فايق. (2020). دور المثقفين الفلسطينيين في المصالحة وإنهاء الانقسام، الخرطوم، جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، أطروحة دكتوراه غير منشورة.

4. الدوريات العلمية:

[7] بتة، الطيب؛ وبوريش، رياض. (2013). دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي، الجزائر: جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر، رسالة ماجستير غير منشورة.

[8] برزوق، حاج. (2016). فكرة العدالة الانتقالية من منظور النظرية والممارسة، الجزائر: مجلة القانون والعلوم السياسية، مجلد 2، عدد 1، ص94-106.

[9] بعيسى، نجوى؛ وبعيسى، مروة. (2022). قانون الوئام المدني وأثره في تسوية المأساة الجزائرية 1999-2006، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة.

[10] بن سالم، جمال. (2021). الانتقال من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية في الجزائر "تغيير في الشكل أم في الجوهر، الجزائر: مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مجلد 5، عدد 2، ص303-320.

[11] بوزيد، عائشة. (2017). هندسة السيّاسة الخارجية الجزائرية في ظلّ مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية، الجزائر: المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، مجلد 5، عدد 3، ص755-770.

[12] تيراوي، محمد أمين. (2025). نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات، الجزائر: مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مجلد 9، عدد 1، ص261-278.

[13] خلاف، محمد عبد الرحيم؛ وبوسطيلة، سمرة. (2016): إصلاح القطاع الأمني: دراسة في التجربة الجزائرية، الجزائر: المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مجلد 5، العدد 1، ص141-158.

[14] السايح، حمادي. (2020). الإصلاح التربوي في الجزائر (المسار التاريخي والمستجد المنهجي)، الجزائر: مجلة آفاق فكرية، مجلد 8، عدد 3، ص37-52.

[15] سايل، مليكة. (2015). دور لجان الأحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب والممارسة، الجزائر: المجلة الجزائرية للسياسة العامة، مجلد 3، عدد 1، ص137-151.

[16] شربال، مصطفى. (2011). المصالحة الوطنية في الجزائر: تحديات وعقبات، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، مجلد 4، عدد 1، ص255-281.

[17] الشريف، نايل. (2019). العدالة الانتقالية كطريق للمصالحة الوطنية بين المقتضيات والمعيقات، الجزائر: مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلد 4، عدد 1، ص262-275.

[18] شوكري، آمال. (2022). ضوابط مدة الحبس المؤقت عبر تعديلات قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الجزائر: مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 5، عدد 1، ص340-357.

[19] صبيحي، ربيعة؛ وجحيقة، لوناسي سعيداني. (2023). نطاق نشاط السمعي البصري: بين الحرية والتقييد، الجزائر: مجلة مراجعات نقدية للقانون والعلوم السياسية، مجلد 18، عدد 2، ص88-110.

[20] طبوش، صبرينة. (2021). إصلاحات التعليم في الجزائر: قراءة تاريخية إحصائية، الجزائر: مجلة المعيار، مجلد 25، عدد 7، ص874-897.

[21] عبد الرحيم، درويش. (2021). خيار المصالحة الوطنية لمواجهة العنف السياسي في الجزائر، الجزائر: حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلد 10، عدد 1، ص166-193.

[22] عبد الكريم، هشام؛ وبن عبد العزيز، خيرة. (2019). النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية ومقتضيات تكريس مبادئ العدالة الانتقالية، الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 20، عدد 1، ص275-292.

[23] علي، هند محمد عبد الجبار. (2018). دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الأهلي: الموصل نموذجًا، الجزائر: مجلة مدارات سياسية، العدد 5، ص140-161.

[24] عمراوي، خديجة؛ وحشوف، لبنى. (2020). الوئام المدني والمصالحة الوطنية كآليتين لتحقيق الاستقرار في الجزائر، الجزائر: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 2، عدد 1، ص305-317.

[25] كاتس-باريل، أماندا. (2021). تخطي عمليات الانتقال نحو التحول: التفاعل بين العدالة الانتقالية وبناء الدستور، ط1، لندن: أكاديمية العدالة العالمية.

[26] لحرش، عبد الرحيم. (2024). استراتيجيات الإصلاح الإداري وتطوير الإدارة الجزائرية، الجزائر: مجلة مدارات سياسية، مجلد 8، عدد 2، ص334-347.

[27] مخناش، الشريف. (2025). البلدية في الجزائر: دراسة في إطار القانون 11-10، الجزائر: مجلة الفكر القانوني والسياسي، مجلد 9، عدد 1، ص829-838.

[28] مسالي، ليلى. (2022أ). تحويل النزاع كمقاربة لحل النزاعات الدولية: مقاربة مفاهيمية، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 33، عدد 3، ص597-614.

[29] مسالي، ليلى. (2022ب). المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الأمن والسلم، الجزائر: مجلة صوت القانون، مجلد 9، عدد 1، ص1030-1057.

[30] مسالي، ليلى؛ وحمدوش، رياض. (2022). المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الأمن والسلم، الجزائر: مجلة صوت القانون، مجلد 9، عدد 1، ص1030-1057.

[31] مهني، سامي علي. (2020). الممارسة الصحفية في الجزائر في ظل التشريعات الإعلامية الجديدة: دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة.

5. المواقع الإخبارية:

[32] البنا، ياسر. (11-01-2013). المصالحة الفلسطينية... تسلسل زمني، إسطنبول: وكالة الأناضول، متاح على الرابط: https://2h.ae/ilZs.

[33] الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية. (12-10-2017). اتفاق حركتي فتح وحماس لإنهاء الانقسام الفلسطيني، القاهرة: الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، متاح على الرابط: https://2h.ae/Xzrz.

[34] الجزيرة نت. (12-10-2017). أبرز الاتفاقيات بين فتح وحماس في 10 أعوام، الدوحة: الجزيرة نت، متاح على الرابط: https://2h.ae/imuL.

[35] عربي 21. (12-10-2022). المصالحة الفلسطينية... إعلان تفاصيل حول "الورقة الجزائرية"، لندن: عربي 21، متاح على الرابط: https://2h.ae/HXjf.

[36] الرجوب، عوض. (23-07-2024). ما الجديد في اتفاق الفصائل الفلسطينية ببكين؟ الدوحة: الجزيرة نت، متاح على الرابط: https://2h.ae/bXKg.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

[1] Bera, R. K. (2024). Israel responds to Hamas' attack. https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4740210.

[2] Boucekkine, R., Laksaci, M., & Touati-Tliba, M. (2021). Long-run stability of money demand and monetary policy: The case of Algeria. Journal of Economic Asymmetries, 24.

[3] Djouadi, A. (2024). Political Parties and their Impact on the Political Stability of Africa: An Algerian Case Study, Masaryk University, Unpublished master's thesis,

https://theses.cz/id/nwktxk/STAG101466_Archive.pdf.

[4] Enos, M. N. (2021). Resolving Conflict through National Integration. https://www.cambridgenigeriapub.com/wp-content/uploads/2021/12/CJCER_Vol22_No8_September2021-11.pdf.

[5] Falki, S. M. (2024). Unveiling the power dynamics: Analyzing Israel-Hamas's asymmetry in the Palestinian conflict. Journal of Politics and International Studies, 10(2), 29-40.

[6] Hamed, Q. (2021). The Constant and the Variable in the Ideology of Hamas (2006-2018) (Doctoral dissertation, Université de Bordeaux).

[7] Hassan, M. S. (2024). Middle East Crisis and Peace Effort: A study of the post-cold war period, University of Dhaka: Unpublished Doctoral dissertation.

[8] Kochanski, A. (2021). Framing, truth-telling, and the limits of local transitional justice. Review of International Studies, 47(4), 468-488.

[9] Lim, W. M. (2024). What is qualitative research? An overview and guidelines. Australasian Marketing Journal. https://doi.org/10.1177/14413582241264619

[10] Lotfi, S. O. U. R. (2024). From GIA to the Islamic State (IS): De-radicalization as countering violent extremism strategy in Algeria. Journal of Central and Eastern European African Studies, 4(3-4), 169-195.

[11] Malik, H. (2024). Navigating Power, Protection and Connections: A Case of UN Inactions in Gaza (Doctoral dissertation, Centre for International Peace and Stability, National University of Sciences and Technology). http://10.250.8.41:8080/xmlui/handle/123456789/45791

[12] Ndlovu, A. S., & Chilen, R. (2025). The Failure of Decolonization in Algeria: A Study on the National Liberation Front. African Renaissance, 22(1), 289.

[13] Prince, A. I., Bello, K. O., Nwimo, C. P., & Collins, O. (2023). The Intersection of Economic Inequality and Political Conflict in Africa: A Comprehensive Analysis. International Journal of Social Sciences and Management Research, 9, 69-87.

[14] Zeraoulia, F. (2022). National reconciliation in Algeria from a bottom-up approach: Analyzing victims' narratives. The Journal of North African Studies, 27(5), 862-893.

[15] Zeraoulia, F. (2022). National reconciliation and peacebuilding in Algeria: lessons for Libya. European University Institute. https://hdl.handle.net/1814/74436